



هيئة الأوراق المالية  
شركة الكهرباء الأردنية المساهمة العامة المحدودة الدائرة الادارية / الامانة

٢٥ نيسان ٢٠١٨

الرقم التسلسلي ..... ٥٠٠١  
الجهة المختصة ..... ١٠١٠٠٠٠٠

للاضطلاع

\* يومه كما

\* اليه كما

البريد

البريد

الرقم : ٣٩٩٠ / ٤ / ٣ / ٦

التاريخ ٤ / ٢٥ / ٢٠١٨

السادة هيئة الاوراق المالية المحترمين

تحية طيبة وبعد،،،

إشارة الى المادة (19) من تعليمات إفصاح الشركات المصدرة والمعايير المحاسبية ومعايير التدقيق لسنة 2004 والتي نصت على: "مع مراعاة أحكام قانون الشركات المعمول به ، إذا تحفظ مدقق حسابات الشركة أو أبدى رأياً معاكساً أو امتنع عن إبداء الرأي في تقريره حول البيانات المالية السنوية، فعليه أن يبين أسباب ذلك بوضوح وان يبين أي آثار لهذه الأسباب على البيانات المالية وإعلام الهيئة بذلك، وعلى الشركة المعنية تزويد الهيئة خطياً برأيها حول تقرير مدقق الحسابات المشار إليه في هذه المادة، خلال أسبوعين من تاريخ استلامها لذلك التقرير" ونظرا لتحفظ مدققي حسابات الشركة على البيانات المالية للشركة لعام 2017 حول عدم قيام الشركة "المجموعة" باستكمال احتساب الأثر المحتمل الذي قد ينشأ عن تطبيق المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (9) والذي سوف يبدأ تطبيقه على البيانات المالية الموحدة للمجموعة بتاريخ 1 كانون الثاني 2018 وبالتالي لم تقم المجموعة بالإفصاح ضمن الإيضاحات عن هذا الأثر المحتمل في البيانات المالية الموحدة المرفقة وفقا لمتطلبات المعيار المحاسبي الدولي رقم (8) "السياسات المحاسبية والتغيرات في التقديرات المحاسبية والاطفاء".

نرجو اعلامكم بأن الشركة قد قامت بالتباحث مع مدققي الحسابات الرئيسيين (Big Four) وطلب منهم تقديم عروض لاعداد دراسة لغايات تضمين ميزانية عام 2017 ايضاحا يبين الاثر المالي المتوقع فيما لو تم تطبيق هذا المعيار بشكل اختياري على حسابات العام 2017 وتم الاتفاق مع السادة برايس ووتر هاوس كوبرز (PWC) لاعداد الدراسة المذكورة لغايات احتساب قيمة التدني في قيمة الموجودات المالية والتي تمثل ذمم المشتركين الجزء الأكبر منها، إن الدراسة المذكورة لم يتم استكمالها وقد كانت المؤشرات المبدئية لهذه الدراسة تشير الى وجوب رصد الشركة لمخصص لمواجهة هذا التدني بقيمة لا تقل عن (139) مليون دينار وذلك من شأنه ان يعرض الشركة الى خسارة كبيرة تتجاوز



## شركة الكهرباء الأردنية المساهمة العامة المحدودة

الرقم : ٣٩٩٠ / ٤ / ٢ / ٦ .....  
التاريخ : ٢٠١٨ / ٤ / ٢٥

قيمة رأسمالها وبالتالي يتوجب تغطية هذه القيم ضمن معادلة متطلبات العائد للشركة لكي لا تحقق الخساره المذكورة ، مما دعا الشركة الى مخاطبة هيئة تنظيم قطاع الطاقة والمعادن لتأمين ذلك ضمن معادلة متطلبات العائد الخاص بالشركة والذي يتطلب إما ان يتم تخفيض اسعار الشراء بالجملة من الشركة الوطنية والخاصة بالشركة أو رفع اسعار البيع بالتجزئة على المشتركين ، وقد أفادت هيئة تنظيم قطاع الطاقة والمعادن بدورها وكونها هي الجهة التي تراقب اعمال الشركة وتصدر الرخص المطلوبة لها بأن شركات توزيع الكهرباء وشركة الكهرباء الوطنية معفاة من تطبيق معيار المحاسبة الدولي ((IFRS (9)) للاعوام 2018 و 2019 بموجب كتابهم المرفق صورة عنه .

وقد تم عرض الكتاب المذكور أعلاه على مدققي حسابات الشركة السادة KPMG والذين أفادوا بأن هذا الكتاب سيعمل على ازالة هذا التحفظ من تقارير المدقق اللاحقة، أي أن ميزانية الشركة للربع الأول للعام 2018 ستصدر بدون هذا التحفظ.

كما أن هذا المعيار وعندما يتم تطبيقه على شركات توزيع الكهرباء لا يأخذ الخصوصية التي تتمتع بها هذه الذمم بعين الاعتبار وأن ذمم شركات توزيع الكهرباء مضمونة بتأمينات مقبوضة من المشتركين ضمانا لها ويتم ممارسة عملية قطع التيار الكهربائي لتحصيلها ورفع قضايا بالذمم التي لم يتم تحصيلها بعد قطع التيار الكهربائي عن المشتركين المتخلفين عن التسديد.

واقبلوا الاحترام

المدير العام



هيئة تنظيم قطاع الطاقة والمعادن  
Energy & Minerals Regulatory Commission

Ref.No.....

Date .....

الرقم ٤٧٤٦ / ١١ / ٢

التاريخ ٢٠١٨ / ٢ / ٢١

عطوفة مدير عام شركة الكهرباء الوطنية  
عطوفة مدير عام شركة الكهرباء الأردنية  
عطوفة مدير عام شركة كهرباء محافظة إربد  
عطوفة مدير عام شركة توزيع الكهرباء

الموضوع : المعيار المحاسبي الدولي (9) IFRS

يرجى التكرم بالعلم بان شركة الكهرباء الوطنية وشركات توزيع الكهرباء الثلاث معفاة من تطبيق المعيار المحاسبي الدولي ((9) IFRS) والمتعلق باحتساب قيمة التدني في ذمم المشتركين وعليه، لا حاجة لرصد مخصصات لهذا البند في موازناتكم لفترة التعرفة 2018-2019.

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام،،

رئيس مجلس المفوضين

الرئيس التنفيذي

المهندس فاروق الحياوي